نواحي القوة في الحكومة الديمقراطية:

تؤمن الديمقراطية إعادة اصطفاف الأفراد بناء على أفكار ورؤى ومصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ان الديمقراطية تعني المساءلة والشفافية والمحاسبة، وبهذه الحالة يمكن الحد من الفساد الإداري والمالي ومن أجل خلق ديمقراطية ذات أصول قوية وجذور متينة، فإنه لا بد من ان نبدأ من القاعدة بتثقيف الناس،وتحقيق مستلزمات البناء الديمقراطي، ولا سيما على صعيد الأحزاب السياسية، وتطوير النظام التعليمي وإقرار التشريعات الديمقراطية والتقدمية.

ان النظام الديمقراطي يحرم الاستغلال، إذ يوضع فيه نظام موضوعي ينظم إشباع حاجات الأفراد وبالإمكانات المتاحة،واشتراك الجميع بالالتزام به. ان رفع الخوف عن الناس وحرية التعبير وطرح مشكلاتهم وآرائهم، دون تزييف، شروط أساسية للوصول للقرار الديمقراطي الأقرب للصحة، وإذا تحقق هذا الأمر فإنه من شأنه ان يقوي السلطة الديمقراطية القائمة في بلد ما في النظام الديمقراطي يمكن ان تكون الديمقراطية هي أسلوب المجتمعات في حل مشاكلها، ويكون قانونها هو حرية الرأي وحرية العقيدة، وحرية المعارضة.

في النظام الديمقراطي يمكن تحقيق الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان، ففي هذا النظام لا طغيان سياسي وعدالة في توزيع الثروة، وتماسك اجتماعي. وهذا يأتي عن طريق التحرر، من الأمية وتوعية المواطنين بالتعرف على حقوقهم والتمسك بها، وهو إلى ذلك نقلة حضارية مهمة تمتد أثارها إلى كل مجال من مجالات الحياة. تحقق تقدم وتطور وطننا في عالم اليوم واستقبال الآتي بكفاءة أكثر وبسلاح العصر الحضاري.

ومن القواعد التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي المساواة بين المواطنين في التمتع بالحقوق وفيما عليهم من الواجبات، دون تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد وفي إطار الوحدة الوطنية في ظل النظام الديمقراطي. يجب ألا يكون في دستور القطر ولا في قوانينه أو في التعامل بين الدولة ومواطنيها وبين المواطنين أنفسهم يجعل اي مواطن يشعر انه ينتمي إلى أقلية دينية أو مذهبية أو عنصرية أو انه ينتمي إلى أغلبية من هذه الأغلبيات.

بل يجب ان تقوم الأوضاع في المجتمع بحيث يشعر كل مواطن انه ينتمي انتماء كل مواطن آخر إلى وطن واحد هو وطن

الجميع،وبهذا، لا تعود اية أقلية تشعر بأقليتها وبعصبيتها الخاصة. ان العصبية العنصرية والدينية يجب ان تختفي لدى الأكثرية والأقلية ذلك ان (العصبيات من هذا النوع أو ذاك لا تجدي نفعاً في أي مجتمع سواء في المشرق العربي أم في غيره من بقاع العالم. وجل ما تورثه هذه العصبيات هو الضرر بمصالح الناس دون التفرقة بين الأكثرية والأقلية) لذا فإن النهج الديمقراطي هو وسيلة المجتمع الأولى في ضمان وحدته الوطنية، كما ان الوحدة هي صمام الأمان للنزاعات التي تنشأ على هامش انقسامات المجتمع على الصعيد الاجتماعي والسياسي والديني.

في الدولة الديمقراطية هناك الحق بالمعارضة وحرية تأليف الأحزاب. فالديمقراطية وهي تقوم على نظام الأغلبية، تعترف للأقلية ولكل فرد بكامل حقوق المواطنة ومنها حق (المعارضة).

ان حكام الدولة الديمقراطية لا يكتب لهم النجاح إلا إذا اعتمدوا على قاعدة جماهيرية واسعة من الشعب. وكانت فكرتها مؤيدة من الرأي العام، وتكون كلمة الشعب هي العليا، ويكون الحكم لمصلحة هذا الشعب.

ومن الجدير بالذكر ان الدول الديمقراطية التي تمارس الحكم العرفي أما ان ترجع إلى برلمان تطلب منه إصدار القرار بوقف

العمل بأحكام معينة من الدستور والقوانين وتفويضها ممارسة سلطات إستثنائية معينة، واما ان يكون هناك قانون سابق ينظم سلطات وإجراءات الإدارة العرفية يبدأ تنفيذه بإعلان الأحكام العرفية وينتهي تنفيذه بإنتهاء السبب الذي أعلنت من أجله هذه الأحكام حيث يعلن انتهاء الإدارة العرفية.